تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصرى:

"محصول القمح نموذجاً"

غادة رياض عمارة *

يشهد العالم فصلاً جديداً من الصراعات العسكرية باندلاع الحرب الروسية الأوكرانية الأمر الذى يهدد الاستقرار العالمى وينذر بوقوع العديد من الأفراد داخل دائرة الفقر والمجاعة، وانطلقت هذه الدراسة من هدف رئيس وهو تناول تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمى بصفة عامة والاقتصاد المصرى بصفة خاصة، وبالتركيز على محصول القمح الذى يعُد من المحاصيل الاستراتيجية المهمة ويدخل فى إنتاج الكثير من السلع الأساسية لدى المواطن المصرى، وبالتالى تم تناول مدى قدرة الاقتصاد المصرى على تأمين احتياجاته من القمح فى ظل الصراع العسكرى السائد، وفى ظل الموقف الإنتاجى والاستهلاكى لهذا المحصول، وبناء عليه تم طرح مجموعة من السياسات التى تستهدف تطوير إنتاج القمح وتنمية القطاع الزراعى فى مصر بصفة عامة فى ضوء التجارب الدولية للحد من أى أزمات غذائية مستقبلية.

مقدمة

يشهد العالم خلال الفترة الحالية العديد من الأزمات؛ فما لبث أن هدأت جائحة كورونا بعد أن حصدت أرواح ملايين من البشر على مستوى العالم وتضررت العديد من القطاعات الاقتصادية؛ لتبدأ الحرب الروسية الأوكرانية ليشهد العالم بذلك أزمة جديدة تهدد الاستقرار العالمى وتؤثر على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وتنذر بوقوع العديد من الأفراد داخل دائرة الفقر والمجاعة، وقد أثرت هذه الحرب على الاقتصاد العالمى فى جوانب شتى كارتفاع أسعار النفط والغذاء وتضاعف أعباء الدين لدى بعض الدول النامية وغيرها من الأمور؛ وبالتركيز على أسعار الغذاء فقد أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار بعض الحبوب مثل الذرة والقمح وخاصة أن روسيا وأوكرانيا من أهم الدول المصدرة للقمح، وبالطبع تتأثر الدول المستوردة – ومن بينها مصر– بناء على حجم وارداتها من الدولتين المتنازعتين ومدى قدرتها على البحث عن أسواق بديلة لها، ومع

---

* خبير الاقتصاد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ارتفاع تكلفة إنتاج الغذاء وتزايد الاضطرابات الأمنية العالمية يزداد التخوف من توقف خطط التنمية لدى بعض الدول وتزايد حالات الفقر وسوء التغذية على المستوى العالمى، وعليه فكان من المهم تناول مدى تأثر مصر بهذه الحرب وأيضًا مدى قدرتها على مواجهة هذه التحديات والأزمات العالمية السريعة والمتلاحقة وتحديد سبُل الاستفادة من هذه الأحداث لتطبيق سياسات أفضل لتحسين إنتاج القمح فى مصر بصفة خاصة، وتطوير القطاع الزراعى بصفة عامة.

المشكلة البحثية

انطلقت الدراسة من مشكلة أساسية وهى تداعيات الصراع الروسى الأوكرانى على الاقتصاد العالمى وخاصة أن دولتى الصراع من أهم الدول المصدرة للسلع الاستراتيجية؛ وقد يترتب على هذا الصراع العسكرى أزمات غذائية تهدد الأمن الغذائى العالمى، وبالتالى من المهم دراسة مدى تأثر مصر بهذا الصراع وخاصة فيما يتعلق بوارداتها القمحية بغية وضع مجموعة من الآليات التى تمكن الدولة من مواجهة الأزمة الراهنة والتخفيف من آثارها بالاعتماد على أفضل التجارب الدولية فى هذا الصدد.

تساؤلات الدراسة

اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية فى فبراير عام ٢٠٢٢ ليشهد العالم بذلك فصلًا جديدًا من الصراعات السياسية العسكرية من المرجح أن يكون لها تأثيرات عديدة على الاقتصاد العالمى، فالأوضاع السياسية والاقتصادية كلاهما يؤثر فى الآخر لذا دائما ما تسعى الدول لتحقيق الاستقرار السياسى أملاً فى تحسين الأوضاع الاقتصادية والعكس صحيح؛ كلما تدهورت الأوضاع الاقتصادية تزايد تهديد الاستقرار السياسى والأمنى داخل البلاد، وفى ضوء هذا المستجد العالمى الذى طرأ مؤخراً يكمن التساؤل الرئيس للدراسة فى **مدى قدرة الاقتصاد المصرى على مواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وخاصة فيما يتعلق بمحصول القمح؟**، وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية كالتالى:

١- ما أثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمى ؟

٢- ما أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تحقيق الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة "القضاء التام على الجوع " ؟

٣- ما تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصرى؟

٤- ما الإجراءات التى يمكن أن تتخذها الدولة فيما يتعلق بمحصول القمح وفى ظل استمرار الحرب الروسية والأوكرانية ؟

٥- ما السياسات اللازمة لتطوير القطاع الزراعى المصرى وخاصة فيما يتعلق بمحصول القمح ؟

أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة فى جانبين؛ أولهما الأهمية العلمية وثانيهما الأهمية العملية، وذلك على النحو التالى:

١- الأهمية العلمية

تهتم الدراسة بتوضيح تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية لتحديد حجم الضرر الواقع نتيجة هذا الصراع، وكذلك تناول مجالات تأثير هذا الصراع على الاقتصاد المصرى بالتركيز بصفة خاصة على محصول القمح؛ بغية التعرف إلى أى مدى يمكن أن تستغل روسيا أو أوكرانيا الأوضاع الاقتصادية وتستخدم الغذاء كوسيلة للضغط على الدول لاتخاذ مواقف سياسية محددة اتجاه هذا الصراع لخدمة مصالحها السياسية والعسكرية.

٢- الأهمية العملية

تقديم لصناع القرار مجموعة من السياسات التى تسهم فى تطوير القطاع الزراعى المصرى للاستعادة دوره الحيوى والمهم فى الاقتصاد المصرى ولحماية أمنها الغذائى من أى اضطرابات أو نزاعات خارجية قد تتسبب فى مشكلات غذائية محلية.

أهداف الدراسة

تناولت هذه الدارسة مجموعة من الأهداف كالتالى:

١- تناول مجموعة من المفاهيم والمؤشرات التى تعكس الوضع الغذائى لدى الدول وتحليل مدى ارتباطها بالهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة "القضاء التام على الجوع".

٢- تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية التى تعكس أثر الصراع الروسى الأوكرانى على الاقتصاد العالمى وكذلك الاقتصاد المصرى.

٣- التعرف على وضع مصر الإنتاجى والاستهلاكى وحجم الفجوة الغذائية القمحية.

٤- تناول مدى تأثير الصراع الروسى الأوكرانى على الواردات المصرية القمحية.

٥- رصد الجهود المصرية لاحتواء أثر الصراع الروسى الأوكرانى وخاصة فيما يتعلق بمحصول القمح.

٦- طرح عدد من السياسات لتنمية القطاع الزراعى والحد من الأزمات الغذائية.

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائى من خلال تناول واقع الصراع الروسى الأوكرانى وأثره على العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية وتحديد مدى قدرة أطراف الصراع على استخدام الغذاء كوسيلة للضغط على العديد من دول العالم إزاء القضية محل النزاع مما يشكل تهديداً لقضية الأمن الغذائى العالمى، هذا فضلاً عن دراسة مدى تأثر الاقتصاد المصرى بهذا الصراع من خلال تحليل عدد من المؤشرات التى تعكس مدى قدرة مصر على الوفاء وتأمين احتياجاتها من محصول القمح وبغية الوصول إلى عدد من السياسات التى تستهدف رفع نسب الاكتفاء الذاتى من هذا المحصول.

أولاً: الإطار النظرى

تتعدد المفاهيم والمصطلحات التى تعكس الوضع الغذائى لدى الدول وخاصة التى تتعلق بتحديد مدى قدرتها على الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للسكان من الغذاء ومنها "الفجوة الغذائية" والتى تعبر عن "مدى كفاية الإنتاج المحلى من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى القومى"، وتقاس هذه الفجوة بمقدار الفرق بين الاستهلاك الكلى والإنتاج المحلى حيث يعكس هذا الفرق مدى قدرة الاقتصاد القومى على الوفاء باحتياجات الغذاء، ويتم تغطية هذا العجز من خلال الاستيراد من الخارج، وتتعدد الأسباب التى تؤدى إلى ظهور هذه الفجوة منها تغير أنماط الاستهلاك تجاه نوع محدد من الغذاء، وكذلك التزايد المستمر فى النمو السكانى والذى يفوق معدل إنتاج الغذاء، هذا بالإضافة إلى عجز الإنتاج المحلى على الوفاء باحتياجات الاستهلاك [١].

كما يشير مصطلح الاكتفاء الذاتى "بأنه مدى قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على الذات والموارد والإمكانات الذاتية فى إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليًا دون الاحتياج للآخرين" أى يعكس مدى قدرة الدولة على مواجهة احتياجاتها من الغذاء دون الاعتماد على الاستيراد من الخارج، بينما يشير مفهوم الأمن الغذائى إلى "مدى قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية للأفراد وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية إما بإنتاجها محليًا أو إنتاج جزء منها واستيفاء باقى الاحتياجات من

خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية وتستخدم فى تغطية عجز الإنتاج المحلى بالاستيراد الجزئى"، وأيضًا عرف الأمن الغذائى وفقًا لمؤتمر الأغذية العالمى ١٩٧٤ بأنه "توافر الإمدادات من المواد الغذائية الأساسية فى جميع الأوقات على مستوى العالم للحفاظ على المستوى المطرد فى الاستهلاك الغذائى والتغلب على التقلبات فى الإنتاج والأسعار" [٢]، ووفقًا لتقرير حالة الأمن الغذائى والتغذية فى العالم لعام ٢٠٢١ عرُف الأمن الغذائى بأنه "حالة تتوافر فيها لجميع الأفراد وفى كل الأوقات الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذى لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة"، وبالتالى فإن التعريف لا يشترط بالضرورة لتحقيق الأمن الغذائى إنتاج جميع الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأكبر منها، ولكن يشترط توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات بشكل مستمر، ولم يتوقف التعريف عند هذا الحد بل امتد ليشمل نوعية الغذاء ذاتها حيث اشترط تخزينها بشكل أمن للحفاظ عليها من التلف واستخدامها بشكل كفء حتى تتوافر الحياة الصحية السليمة لدى الأفراد، وبالتالى **تتمثل أبعاد الأمن الغذائى فى:**

- **توافر الأغذية (الإتاحة)**

أى توافر كميات كافية وملائمة من الأغذية لجميع الأفراد داخل الدولة سواء من خلال الإنتاج أو الاستيراد من الخارج .

- **الوصول (النفاذ) إلى الأغذية**

يعتمد ذلك على مستوى دخل الفرد وأسعار السلع الغذائية وأيضًا مدى توافر البنية التحتية الملائمة لنقل وحفظ الغذاء.

- **التغذية والاستخدام**

يتضمن هذا البعُد العديد من المؤشرات التى تعكس أهمية التغذية السليمة لتجنب الآثار المرتبة على نقص الغذاء مثل الهزال والتقزم والأنيميا، وأيضًا مؤشرات أخرى تتعلق بنوعية الأغذية وشروط الصحة والنظافة وكيفية الاستخدام الفعال للأغذية داخل الأسرة لتوفير تغذية سليمة وصحية لدى الأطفال.

- **الاستقرار**

يتضمن هذا البعد استمرار إمدادات الغذاء وكذلك استقرار أسعارها[٣].

كما يوجد ثلاثة أبعاد للأمن الغذائى على **المستوى القومى** وهى:

- **البُعد الزمنى:** هو مدى قدرة الدولة على توفير احتياجاتها الغذائية باستمرار سواء على المدى الزمنى القصير أو الطويل والتى تتأثر بالطبع بحجم الموارد المالية المتاحة أو بالظروف الداخلية بالبلاد، ويمكن إضافة الظروف الخارجية التى أصبحت تؤثر بشكل كبير وخاصة إذا كان يتم استيراد جزء كبير من الاحتياجات الغذائية من الخارج، فقد فرضت أزمتا فيروس كورونا والحرب الروسية الأوكرانية تحديات تتعلق بكيفية توفير احتياجات السكان من الغذاء بشكل مستمر، فأزمة الفيروس أجبرت العديد من الدول على الإغلاق مما أثر بشكل سلبى على حركة التجارة الخارجية بين الدول، وكذلك أجبرت الحرب العديد من الدول على تغيير وجهتها الاستيرادية لدول أخرى غير تلك الدولتين محل النزاع، وقد يتناقص العرض الكلى نتيجة لرغبة بعض الدول الحفاظ على أمنها الغذائى مثل حظر الهند صادراتها من القمح عقب اندلاع الحرب لتوفير مخزون آمن من هذا المحصول، وإذا انتهجت عدة دول ذات النهج قد يؤدى ذلك لتراجع العرض الكلى من هذا المحصول وارتفاع أسعاره فى الأسواق العالمية، وبالتالى قد تلعب الظروف الخارجية دورًا مهمًا فى تغيير سياسات الدول وأيضاً قد تؤثر على قدرتها فى توفير الغذاء لسكانها بشكل مستمر وخاصة خلال الأزمات.
- **البعُد الاقتصادى:** يتمثل هذا البُعد على مستوى الفرد فى دخل المستهلك وأسعار المواد الغذائية فهما يؤثران على قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء سواء من حيث الكمية أو الجودة مما يؤثر بالطبع على إنتاجيتهم، أما على مستوى الدولة فيشمل حجم الواردات من السلع الغذائية وما تتحمله الدولة من أعباء مالية لتوفيرها، وكذلك يتضمن السياسات الإنتاجية والاستثمارية وغيرها من السياسات التى تؤثر على حجم الإنتاج الزراعى.
- **البعُد السياسى:** فكلما كانت الدول قادرة على توفير احتياجاتها من الغذاء وخاصة من السلع الاستراتيجية تزايدت قوتها فى مواجهة الدول الأخرى وحماية شئونها الداخلية من تدخل أى أطراف أخرى من خلال استخدام الغذاء كوسيلة للضغط عليها، هذا فضلًا عن أن عدم توافر الغذاء قد يسهم فى المزيد من الاضطرابات والاحتجاجات داخل المجتمع والتى قد تصل إلى زعزعة استقرار البلاد، أى أن قوة الدولة خارجيًا واستقرارها داخليًا مرتبط بمدى قدرتها على توفير وتأمين احتياجاتها من الغذاء بشكل مستمر[٤].

ويشير "مفهوم انعدام الأمن الغذائى الحاد" إلى محدودية فرص الحصول على الغذاء على مستوى الأفراد أو الأسر بسبب النقص فى المال أو الموارد الأخرى "أى عدم توافر الأغذية أو افتقار الأفراد الإمكانات للوصول إلى الكميات المأمونة والمغذية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالصحة والنشاط"، ويتضمن مؤشر انعدام الأمن الغذائى – ذلك المقياس العالمى الذى وضعته منظمة الأغذية والزراعة ثلاثة مستويات وهى:

- **انعدام الأمن الغذائى الخفيف:** القلق من القدرة على الحصول على الأغذية .
- **انعدام الأمن الغذائى المعتدل:** تراجع فى نوعية الأغذية وتنوعها، أى خفض كميات الأغذية المتاحة منها.
- **انعدام الأمن الغذائى الحاد:** المعاناة من الجوع والذى يعرّف وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة بالحرمان من الأغذية أو نقص التغذية واستهلاك أقل من ١,٨٠٠ سعر حرارى فى اليوم ليمثل بذلك الحد الأدنى لضمان توفير حياة صحية لدى الأفراد(٥).

وبالتالى فإن مفهوم انعدام الأمن الغذائى يعكس عجز الدول عن الوفاء باحتياجات السكان من الغذاء وتتدرج مستوياته وصولاً لانتشار الجوع بين المواطنين، تلك الحالة التى تعكس فشل السياسات الاقتصادية والزراعية تحديدًا للدولة وتهدد استقرارها السياسى وتوقف خطتها التنموية؛ فإذا كانت الدولة غير قادرة على الوفاء باحتياجات السكان من الغذاء فهل تكون قادرة على تنفيذ خطط التنمية؟، وكيف يمكن التوجه نحو تحقيق هذه الخطط فى ظل عجز الدول عن توفير أحد أهم متطلبات الأفراد الأساسية وهى الغذاء، الأمر الذى يؤثر بالطبع على قدرات العناصر البشرية المتاحة فلا يمكن التعلم والعمل والإنتاج والتطوير والإبداع والنظر فى مشكلات البيئة فى ظل انتشار الجوع، أى يمكن القول بأن الجوع هو أحد العراقيل التى تواجه الدول وتعطل مسيرتها التنموية وتزعزع استقرارها السياسى، لذا تضمنت أهداف التنمية المستدامة هدفًا يختص بالقضاء التام على الجوع وهو: "القضاء التام على الجوع والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة "إيمانًا بأنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة فى ظل عدم القدرة على تلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد والتى تعتمد على تنمية وتطوير قطاع الزراعة، وبالتالى يمثل هذا القطاع نقطة الانطلاق الأساسية التى تعتمد عليها الدول فى تحقيق أهدافها التنموية، فهو يلبى الاحتياجات الأساسية للسكان ويمكن أن يسهم بشكل كبير فى زيادة الصادرات السلعية وتوفير فرص العمل ويحمى استقلال واستقرار

الدولة، ولذلك يمكن القول بأن توفير الغذاء بشكل مستمر ولجميع الأفراد بجودة عالية هو أحد أهم الشروط الأساسية للمضى نحو تحقيق التنمية المنشودة.

ويختص الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة "القضاء التام على الجوع" "بإنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠ للتأكد من حصول الجميع وخاصة الأطفال على الأغذية الكافية والمغذية على مدار السنة، ومن ثم لابد من تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة مثل دعم صغار المزارعين وتحقيق المساواة فى الحصول على الأراضى والتكنولوجيا والأسواق مما يتطلب التعاون، وخاصة على المستوى الدولى، لضمان الاستثمار فى البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية، ومن ثم إنهاء كل أشكال الجوع عام ٢٠٣٠"، وتتمثل مقاصد هذا الهدف فى[٦]:

١- بحلول عام ٢٠٣٠ القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّى طوال العام.
٢- بحلول عام ٢٠٣٠ وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بما فى ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام ٢٠٢٥.
٣- بحلول عام ٢٠٣٠ مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجى الأغذية، ولا سيما المزارعين والصيادين، من خلال ضمان المساواة فى حصولهم على الأراضى وعلى موارد الإنتاج الأخرى، والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق، وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة، وحصولهم على فرص عمل غير زراعية.
٤- بحلول عام ٢٠٣٠ ضمان وجود نظم إنتاج غذائى مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدى إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضى والتربة.
٥- بحلول عام ٢٠٢٠ الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، وذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التى تُدار

إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى، وضمان الوصول إليها، وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليًا.

٦- زيادة الاستثمار عن طريق التعاون الدولى المعزّز فى البنى التحتية الريفية، وفى البحوث الزراعية، وخدمات الإرشاد الزراعى، وكذلك تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية فى البلدان النامية، ولا سيما فى أقل البلدان نموًا.

٧- منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات فى الأسواق الزراعية العالمية، بما فى ذلك الإلغاء الموازى لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل وفقًا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية.

٨- اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق فى الوقت المناسب بما فى ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

وتظهر أبعاد الأمن الغذائى ضمن غايات الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة، فبعد توافر الأغذية نجده فى الغايات مثل الأولى والثالثة والرابعة والتى تركز بالأساس على سُبل تطوير الإنتاج الزراعى لضمان توفير احتياجات السكان من الغذاء وبجودة عالية، كما تطرقت الغايات إلى أهمية التغذية السليمة من خلال الغاية الثانية والتى تؤكد ضرورة القضاء على كل أشكال سوء التغذية، وأيضًا انعكس بُعد النفاذ (الوصول) من خلال الغايات مثل الغايتين السادسة والثامنة للتأكيد على أهمية تطوير البنية التحتية والتوسع فى استخدام التكنولوجيا لتطوير الإنتاج وكذلك ضرورة مراقبة أسواق السلع الأساسية لضمان الحفاظ على أسواق تلك السلع من التقلبات سواء فى الإنتاج أو الأسعار، وبالتالى فبتحقيق غايات هذا الهدف يمكن للدول عدم الوقوع فى دائرة انعدام الأمن الغذائى بكل مستوياته، بل تسهم أيضًا فى تطوير إنتاجها من الغذاء وتوفيره بشكل مستمر.

وبالنظر إلى ما يشهده العالم من صراعات والتى تحد من قدرة الدول على تحقيق غايات هذا الهدف بل على العكس فقد تسهم فى زيادة الجوع على مستوى العالم وسوء التغذية نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء وعدم قدرة البعض للوصول إلى الكميات الكافية من الغذاء، وخاصة أن العالم قد

عانى ذلك بالفعل خلال جائحة كورونا فقد تزايد مستوى الجوع على المستوى العالمى حيث ارتفع معدل انتشار النقص التغذوى من ٨٪ عام ٢٠١٩ لنحو ٩,٣٪ و٩,٨٪ خلال عامى ٢٠٢٠ و٢٠٢١، كما عانى حوالى ١٢٪ من سكان العالم انعدام الأمن الغذائى الشديد خلال عام ٢٠٢٠ أى تضرر نحو ١٥٠ مليون من الجوع منذ انتشار فيروس كورونا وتزايد عدد المتضررين من الجوع بنحو ٤٦ مليون شخص عام ٢٠٢١[٧]، وتتزايد التحديات والمعوقات التى قد تحد من القضاء على سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائى مع استمرار الصراعات والنزاعات مثل الحرب الروسية الأوكرانية ليستمر مستوى الجوع فى تزايد مستمر على مستوى العالم، وهذا ما يتم إيضاحه من خلال تناول أثر الحرب على الاقتصاد العالمى بالمحور التالى.

ثانياً: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمى

تؤثر الحروب والصراعات على الاقتصاد العالمى بشكل كبير فدائمًا ما ينتج عنها تعطل فى الإنتاج وتزايد فى أعداد المتعطلين والفقراء، وخاصة لدى الدول النامية، ليظل يدور العالم فى دوائر الفقر والمجاعة ومحاولات إعادة إعمار ما خلفّته الحرب من دمار، وجاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتنذر بوقوع أزمات اقتصادية جديدة نتيجة لهذا الصراع السياسى والعسكرى، فقد تؤدى الحرب إلى انخفاض النمو الاقتصادى العالمى لنحو ٢,٦٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة بالمتوقع تحقيقه وهو ٣,٦٪، مما يعكس المزيد من التباطؤ والركود بالاقتصاد العالمى[٨]، كما يؤثر هذا الصراع على أسعار الغذاء وخاصة أن الدولتين محل الصراع من أهم منتجى الحبوب؛ فقد بلغت مساهمة كل من روسيا وأوكرانيا فى إنتاج الحبوب على المستوى العالمى بنحو ١٩٪ للشعير و١٤٪ للقمح و٤٪ للذرة لمتوسط الفترة من عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، وتُعد كلتا الدولتين من أهم الدول المصدرة للقمح حيث تسهم كل من روسيا وأوكرانيا بنحو ٣٠٪ من إجمالى حجم الصادرات القمحية على المستوى العالمى، ولتصدر لأكثر من ٥٠ دولة مثل مصر والأردن والسودان والعراق وإسرائيل وتونس والسعودية وتركيا وغيرها من الدول.

وبالتركيز على روسيا فقد بلغ حجم الصادرات القمحية نحو ٣٢,٩ مليون طن عام ٢٠٢١، كما قدرت صادراتها من الشعير نحو ٥,١ مليون طن والذرة بنحو ٤,١ مليون طن خلال العام سالف الذكر، كما تلعب روسيا دورًا حيويًا فى سوق الطاقة حيث تمثل حجم صادراتها من الفحم والنفط والغاز نحو ١٨٪ و ١١٪ و ١٠٪ على التوالى من إجمالى الصادرات العالمية لعام

٢٠٢١ وخاصة للاتحاد الأوروبى، وبالتالى تزايدت أسعار الزيت الخام بنحو ٦٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠ وكذلك أسعار الغاز الطبيعى التى ارتفعت بنحو ٥٠٪، كل ذلك يسهم فى ارتفاع تكلفة إنتاج الغذاء ومن ثم ارتفاع أسعاره(٩).

أما عن أوكرانيا فقد بلغ حجم الصادرات من القمح نحو ٢٠ مليون طن عام ٢٠٢١ لتحتل المرتبة الخامسة فى الصادرات القمحية، كما بلغ حجم صادراتها من الشعير نحو ٥,٦ مليون طن والذرة نحو ٢٤,٦ مليون طن خلال العالم سالف الذكر، وبالطبع سوف يتأثر حجم المعروض من القمح فى السوق العالمى جراء الحرب وخاصة فيما يتعلق بإنتاج أوكرانيا من الحبوب بعد أن أسهمت الحرب فى تدمير فى البنية التحتية بها، وأيضًا مع تزايد مخاوف الدول من تداعيات الحرب فيتزايد الطلب العالمى وخاصة على الحبوب حتى تؤمن الدول المستوردة احتياجات سكانها من الغذاء والبحث بشكل سريع عن بدائل استيرادية أخرى وخاصة إذا كانت تعتمد بالأساس على أوكرانيا وروسيا فى هذا الشأن، وساهم كل ذلك فى ارتفاع الأسعار العالمية حيث ارتفعت أسعار القمح لنحو ٣١٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢٠(١٠).

وتسبب هذا الصراع أيضًا فى توجه العديد من البنوك المركزية نحو رفع أسعار الفائدة نتيجة للضغوط التضخمية كما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الدين لدى العديد من الدول النامية ويضعف من قدرتها على الحصول على أية قروض أخرى وتزايد صعوبات سداد أقساط الديون، هذا فضلاً عن شعور المستثمرين بحالة من عدم اليقين وتراجع الثقة فى مجتمع الأعمال مما يؤثر بالطبع على الفرص الاستثمارية على المستوى العالمى.

وعلى صعيد آخر؛ تعقدت جميع طرق التجارة بكل من روسيا وأوكرانيا وخاصة الأخيرة نتيجة لظروف الحرب والدمار وتخريب البنية التحتية بها ومن ثم تأثر حجم التعاملات التجارية للدول التى تتعامل مع كل روسيا وأوكرانيا، فعلى الدول المصدرة البحث عن أسواق تصديرية أخرى فى ظل استمرار الحرب. وعلى جانب آخر لابد وأن تبحث الدول المستوردة عن ملاذ وملجأ آخر لسد احتياجاتها من الواردات، هذا فضلاً عن تأثر الدول المجاورة لدولتى الصراع من خلال زيادة أعداد اللاجئين والذى بلغ نحو ٣ مليون لاجئ فروا من أوكرانيا إلى دول أخرى بحثاً عن ملاذ آمن، وهذا فضلاً عن تأثر تحويلات العاملين بروسيا وأوكرانيا (١١).

وعليه تعكس الآثار سالفة الذكر تهديدًا واضحًا وصريحًا للأمن الغذائى على المستوى العالمى سواء من خـلال ارتفـاع أسعـار الغـذاء والطاقـة والتى تنذر بوقوع الكثيرين فى دائـرة الفقـر والمجاعـة وسوء التغذية من جانب. ومن جانب آخر تعرض الكثير من الدول لمخاطر الركـود وارتفاع حجم الديـن مما يثقل أعباء تلك الدول، وقد يحد من قدرتها على استيراد احتياجات مواطنيها من الغذاء سواء من حيث الكم أو الجودة مما يعرض الكثيرين لمخاطر سوء التغذية.

ثالثاً: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على القطاع الزراعى المصرى

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصرى شأنها شأن العديد من دول العالم، فبالطبع تؤثر الحرب على قطاع السياحة وخاصة أنه من القطاعات شديدة التأثر بالأوضاع الخارجية كما أن الدول الأوروبية تستحوذ على النصيب الأكبر من السائحين الوافدين إلى مصر وخاصة دول مثل ألمانيا وروسيا وإيطاليا يليها منطقة الشرق الأوسط ثم الدول الإفريقية يليها دول آسيا ليبلغ عدد السياح الوافدين من دولتى الصراع نحو ٣١٪ من إجمالى السياحة الوافدة لمصر، وبالطبع تأثرت هذه النسبة جراء هذا الصراع، كما تسببت الحرب فى عودة المصريين المقيمين بأوكرانيا والبالغ عددهم نحو ٦,٠٠٠ مصرى من بينهم طلاب بالجامعات، وبذلت مصر جهودًا كبيرة فى عودة المصريين العالقين هناك بعد اندلاع الحرب بالتنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة وخاصة وزارتى الهجرة والتعليم العالى لتوفيق أوضاع الطلاب بعد عودتهم إلى مصر(١٢).

أما على مستوى قطاع الزراعة؛ فيواجه هذا القطاع فى مصر – بصفة عامة – العديد من التحديات منها التزايد المطرد للسكان والذى يقدر نحو ١٠٢,٨٧ مليون نسمة عام ٢٠٢٢، وبالتالى فإن التزايد المستمر يحتاج إلى المزيد من الخدمات وحسن استغلال الموارد لمواجهة المتطلبات المتزايدة للسكان وخاصة من الغذاء، كما يُشكل هذا التزايد المستمر ضغطًا على الموارد المتاحة ومن ضمنها المياه حيث بلغ نصيب مصر من مياه النيل نحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتُعد قضية المياه من أكثر وأخطر الملفات التى تواجه مصر خلال الفترة الأخيرة وخاصة فى إطار الخلاف الدائر بين مصر وإثيوبيا بسبب أضرار سد النهضة على حصة مصر من نهر النيل، هذا فضلاً عن التغيرات المناخية ذلك الخطر العالمى المتزايد فقد يؤثر ارتفاع درجة حرارة الأرض على إنتاجية بعض المحاصيل(١٣).

ورصدت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتى أطُلقت فى عام ٢٠١٦ العديد من المشكلات التى تواجه قطاع الزراعة فى مصر مثل محدودية استثمارات التنمية الزراعية وارتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الزراعى وتزايد نسبة الفاقد فى المنتجات الزراعية وارتفاع معدل التلوث البيئى جراء المخلفات الزراعية ومحدودية وعدم كفاية المعلومات والدراسات السوقية للأسواق التصديرية وغيرها من المشكلات التى رصدتها الاستراتيجية بشكل مفصل، لذا استهدفت الاستراتيجية التوجه نحو التوسع الزراعى الأفقى وكذلك تستهدف ترشيد استخدام موارد المياه وحماية الأراضى الزراعية من التعدى وتطوير التكنولوجيا الزراعية والتسويق الإلكترونى للمنتجات الزراعية، وكذلك تطوير مناخ الاستثمار الزراعى وتشجيع التعاون الزراعى الإقليمى وغيرها من الجهود التى تستهدف تنمية القطاع الزراعى فى مصر بشكل عام، والتى ذكرتها الاستراتيجية بشكل أكثر تفصيلاً(١٤).

وبالتركيز على محصول القمح تحديدًا لمعرفة مدى تأثر مصر بالحرب الروسية الأوكرانية فى هذا الصدد؛ حيث تُعد مصر من أكثر الدول المستوردة لهذا المحصول وخاصة من روسيا وأوكرانيا، ويعُد من المحاصيل الاستراتيجية المهمة وخاصة أنه يدخل فى إنتاج الكثير من المنتجات مثل الخبز الذى يمثل منتجًا أساسيًا فى غذاء المصريين لا غنى عنه، وتم تناول عدد من المؤشرات التى تعكس الوضع الإنتاجى والاستهلاكى للقمح فى مصر وتم اختيار عام ٢٠١٤ كبداية لفترة التحليل نظرًا لأن الفترة منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣ قد شهدت العديد من الاضطرابات الأمنية والسياسية، وبالتالى تم اختيار عام ٢٠١٤ لأنها تمثل بداية مرحلة سياسية جديدة تشهد استقرارًا أمنيًا وسياسيًا، وتم الاعتماد على أحدث البيانات المتاحة وبالتالى قد تتوقف بيانات بعض المؤشرات لعام ٢٠٢٠ وأخرى لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهذا بغرض الوصول بشكل دقيق لموقف مصر الإنتاجى من القمح ومدى تأثره بالنزاع الروسى الأوكرانى.

١- المساحة المزروعة وحجم الإنتاج

بلغ متوسط حجم المساحة المزروعة من القمح خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠) نحو ٣,٢٦ مليون فدان (جدول رقم ١)، كما قدر حجم الإنتاج السنوى فى بداية الفترة بنحو ٩,٣ مليون طن ليرتفع بشكل طفيف للغاية خلال عام ٢٠١٥ ليصل لنحو ٩,٦ مليون طن، ثم انخفض بشكل تدريجى خلال عامى ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ثم عاود الارتفاع ليتقارب بشكل كبير بحجم الإنتاج المحقق عام

٢٠١٤ – أى فى بداية الفترة– حيث قدر الإنتاج السنوى بنحو ٩,١ مليون طن عام ٢٠٢٠، أى يمكن القول بأن حجم الإنتاج قد تذبذب بشكل طفيف ومحدود ما بين الارتفاع والانخفاض ولكن فى متوسط الفترة بلغ حجم الإنتاج المحلى ما يقرب من ٩ ملايين طن، ومن المقدّر أن يظل حجم الإنتاج نحو ٩ ملايين طن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، ومن المتوقع أن يرتفع إلى نحو ٩,٨ خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ فى حال توسع الدولة فى إنتاج هذا المحصول تجنبًا للآثار السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على السوق العالمى ولتأمين احتياجاتها المتزايدة من هذا المحصول[١٥].

جدول رقم (١)

تطور حجم إنتاج محصول القمح خلال الفترة (٢٠١٤–٢٠٢٠)

السنوات	المساحة المزروعة (مليون فدان)	حجم الإنتاج المحلى (مليون طن)
٢٠١٤	٣,٣٩٣	٩,٢٨٠
٢٠١٥	٣,٤٦٩	٩,٦٠٨
٢٠١٦	٣,٣٥٣	٩,٣٥
٢٠١٧	٢,٩٢٢	٨,٤٢
٢٠١٨	٣,١٥٧	٨,٣٤٩
٢٠١٩	٣,١٣٥	٨,٥٦
٢٠٢٠	٣,٤٠٣	٩,١٠٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية، أعداد متفرقة.

٢- تطور حجم الاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من القمح

تزايد حجم الاستهلاك المحلى من القمح من نحو ١٨ مليون طن عام ٢٠١٤ ليصل لنحو ٢٤,٤ مليون طن عام ٢٠١٧ و٢٢ مليون طن عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يقدر بنحو ٢١ مليون طن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وهو ما يفوق بكثير حجم الإنتاج المحلى[١٦]، كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من القمح ليصل لنحو ١٦٤ كجم/ سنة عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ١٣٣,٦ كجم/ سنة عام ٢٠١٤ إلا أنه انخفض مرة أخرى ليصل إلى نحو ١٥٦,١ كجم/ سنة عام ٢٠٢٠ ولكن لا يزال أعلى من المسجل فى بداية الفترة عام ٢٠١٤، مما يعكس التزايد المستمر من استهلاك هذا المحصول سواء على مستوى الدولة أو الفرد (جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)

تطور حجم الاستهلاك الكلى من القمح على مدار الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠)

السنوات	حجم الاستهلاك السنوى (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد من القمح (كجم /سنة)
٢٠١٤	١٧٨٢٥	١٣٣,٦
٢٠١٥	١٩٥٦٣	١٤١,١
٢٠١٦	١٩٥٩٢	١٣٧,٨
٢٠١٧	٢٤٣٧٤	١٦٣,٩
٢٠١٨	٢٣٥٤٩	١٥٥,٢
٢٠١٩	٢١٢٥١	١٥٣,٣
٢٠٢٠	٢٢٠٠٦	١٥٦,١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره.

٣- تطور حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتى من القمح

تزايد حجم الفجوة الغذائية من ٨,٥ مليون طن عام ٢٠١٤ لنحو ١٦ مليون طن عام ٢٠١٧ ثم انخفضت لتصل لنحو ١٣ مليون طن عام٢٠٢٠، إلا أن هذه الفجوة تعكس تزايد الاستهلاك الكلى بشكل مستمر عن حجم الإنتاج المحلى من القمح، أى تزايدت الفجوة بنحو ٥١٪ بالمقارنة بين عامى ٢٠١٤و٢٠٢٠ (جدول رقم٣)، ومن المتوقع استمرار الفجوة خلال عامى ٢٠٢١ و٢٠٢٢ إذا استمر النمط الاستهلاكى المتزايد عن حجم الإنتاج المحلى، كما أن البحث عن بدائل استيرادية أخرى بخلاف روسيا وأوكرانيا قد يؤثر على المعروض الكلى من القمح فى السوق المحلى إلا إذا استطاعت الدولة أن تجد بديلاً سريعًا لدولتى الصراع ولحماية السوق المحلى من أى اضطرابات نتيجة نقص المحصول. وعلى صعيد آخر انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح من ٥٢,١٪ عام ٢٠١٤ لتصل لنحو ٣٤,٥٪ عام ٢٠١٧ ثم عاودت النسبة للارتفاع لتصل لنحو ٤١,٤٪ عام ٢٠٢٠- وهى السنة ذاتها التى عاود فيها الإنتاج إلى الارتفاع مرة أخرى – كما هو موضح سالفًا- لكن لم تصل نسبة الاكتفاء الذاتى إلى النسبة المحققة فى بداية الفترة، وبشكل عام يمكن القول بأن نسبة الاكتفاء الذاتى قد انخفضت بنحو ٢٠,٥٪ بين عامى ٢٠١٤ و٢٠٢٠ كنتيجة لتزايد معدلات الاستهلاك وبشكل مستمر مقابل الزيادة المحدودة فى الإنتاج سنويًا.

جدول رقم (٣)

تطور حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتى من القمح على مدار الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠)

السنوات	حجم الفجوة الغذائية من القمح (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتى٪
٢٠١٤	٨٥٤٥	٥٢,١
٢٠١٥	٩٩٥٥	٤٩,١
٢٠١٦	١٠٢٤٧	٤٧,٧
٢٠١٧	١٥٩٥٣	٣٤,٥
٢٠١٨	١٥٢٠٠	٣٥,٥
٢٠١٩	١٢٦٩٢	٤٠,٣
٢٠٢٠	١٢٩٠٤	٤١,٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره.

٤- تطور حجم الواردات من الخارج وخاصة من روسيا وأوكرانيا

شهدت الفترة محل الدراسة ارتفاعًا لحجم الواردات مما يقرب من ٨ ملايين طن عام ٢٠١٤ لتصل لنحو ١٣ مليون طن عام ٢٠٢٠، وإذا تمت مقارنة بين عامى ٢٠١٤ و ٢٠٢٠ سنجد زيادة فى حجم الواردات من القمح بنسبة تقدر بنحو٥٩٪ (جدول رقم ٤)، كما قدرت نسبة الاعتماد على الخارج فى تلبية الاستهلاك المحلى من القمح نحو ٤٥,٤٪ عام ٢٠١٤ وظلت النسبة فى الارتفاع لتقدر عام ٢٠٢٠ بنحو ٥٩٪، وهى نسبة مرتفعة للغاية؛ فهذا الاعتماد الخارجى يجعل مصر فى مرمى نيران التغيرات والأحداث العالمية المتلاحقة، وتجعلها شديدة التأثر وأكثر عرضة لحدوث أزمات ليس لأسباب داخلية فحسب ولكن لتأثرها بالأوضاع الخارجية وخاصة للدول التى يتم الاستيراد منها.

جدول رقم (٤)

تطور حجم الواردات القمحية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠

السنوات	حجم الواردات من القمح (مليون طن)	نسبة الاعتماد على الخارج ٪
٢٠١٤	٨,١٠	٤٥,٥
٢٠١٥	٩,٤١	٤٨,١
٢٠١٦	١٠,٨٢	٥٥,٢
٢٠١٧	١٢,٠٣	٤٩,٣
٢٠١٨	١٤,٨٩	٦٣,٢
٢٠١٩	١٢,٥	٥٨,٨
٢٠٢٠	١٢,٨٩	٥٨,٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره.

تستورد مصر احتياجاتها من القمح من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا وأوكرانيا واستراليا ورومانيا والأرجنتين وغيرها من الدول، وبالتركيز على دولتى روسيا وأوكرانيا فقد بلغ حجم الواردات من روسيا نحو ٤٠٥٧,٠٢ ألف طن عام ٢٠١٤ لتقدر نسبة الواردات من روسيا لإجمالى الواردات المصرية من القمح بنحو٥٠٪، كما بلغ حجم الواردات القمحية من روسيا نحو ٥٧٤٣,٩٥ و٥٤٦٠,٥١ ألف طن بالترتيب خلال عامى ٢٠١٩ و٢٠٢٠ لتصل نسبة الواردات من روسيا لإجمالى الواردات القمحية بنحو ٤٦٪ و٤٢٪ خلال العامين سالفى الذكر.

أما عن أوكرانيا فقد بلغ حجم الواردات القمحية نحو٢٨٤٣,٠٦ ألف طن عام ٢٠١٤ وانخفض ليصل لنحو ١٧٦٧,٥٦٣ ألف طن عام ٢٠١٩ إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى لتصل لنحو٢٣١٧,٥٣ ألف طن عام ٢٠٢٠، غير أن هذا الرقم لا يزال أقل من حجم الواردات الذى تم استيراده فى بداية الفترة، لتقدر بذلك نسبة الواردات القمحية من أوكرانيا لإجمالى الواردات المصرية من القمح نحو ٣٥٪ عام ٢٠١٤ مقارنة بنحو١٤,١٪ و١٨٪ خلال عامى ٢٠١٩ و٢٠٢٠[١٧].

وبالطبع سوف تتجه الدول المستوردة للقمح – ليس فى مصر فقط – نحو البحث عن أسواق بديلة أخرى لأوكرانيا وخاصة أن الحرب قد تسببت فى تدمير البنية التحتية وإغلاق الموانى وبالتالى

من الصعب تصدير أى منتجات لها، وحتى إذا انتهت الحرب هذا العام فستحتاج أوكرانيا وقتًا طويلاً لإعادة إعمار هذا الخراب، واستعادة مكانتها بين الدول المصدرة فى السوق العالمى للحبوب[١٨]. بينما لم تتأثر صادرات روسيا من القمح وقدّر حجم الواردات القمحية من روسيا بنحو ٦٠٪ لمتوسط الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٠) مقارنة بنحو٢٢,٣٪ للواردات القمحية من أوكرانيا ليقدر إجمالى الواردات القمحية من الدولتين بنحو ٨٢٪ من إجمالى الواردات المصرية خلال الفترة سالفة الذكر، كما بلغت حجم الواردات القمحية من الدولتين خلال عام ٢٠٢١ بنحو ٧٧٪ من إجمالى الواردات، وخلال الفترة من (يناير وحتى مايو ٢٠٢٢) انخفض حجم الواردات القمحية المصرية لتصل نحو ٣,٣ مليون طن مقارنة بنحو ٤,٣٥ مليون طن خلال الفترة ذاتها لعام ٢٠٢١ وذلك نظراً لأثر الحرب على حجم المعروض العالمى من القمح وكذلك ارتفاع أسعاره؛ الأمر الذى يضيف بالطبع المزيد من الأعباء المالية على الحكومة المصرية لتوفير احتياجات المواطنين من هذا المحصول[١٩].

يتضح مما سبق أن الاعتماد الأكبر لمصر على روسيا فى استيرادها للقمح عند مقارنتها بأوكرانيا، وهذا قد يعزز من رؤية أن الحرب سيكون لها تأثير طفيف على مصر إذا أمكن البحث عن أسواق بديلة لأوكرانيا لتعويض ما كان يتم استيراده منها، ولكن تظل روسيا أيضاً ملاذًا غير آمن وغير مستقر لاستمرار الاعتماد عليها فى استيراد جزء كبير من واردات مصر القمحية؛ فقد تستغل روسيا صادراتها القمحية فى دواع سياسية عدة منها الضغط على الدول لاتخاذ إجراءات محددة ضد أوكرانيا أو قد تشترط التصدير بعملتها "الروبل الروسى"، وحتى إذا افترضنا أن روسيا لم تستخدم سلاح القمح ضد مصر وظلت تمدها باحتياجاتها من القمح فيطرح هنا تساؤل مهم: هل يمكن استخدام هذا السلاح من قبل روسيا خلال الفترات القادمة وخاصة إذا تصاعد النزاع الروسى الأوكرانى لخدمة مصالحها أو تستخدمه لأى أغراض سياسية أخرى؟ فبكل الأحوال تشكك الحرب فى الاعتماد على الدولتين المتصارعتين بشكل مستقر ومستمر فى توفير احتياجات مصر من القمح، كما أن الدول المصدرة قد تتجه نحو تخفيض حجم صادراتها القمحية خوفاً من تداعيات الحرب، وهنا يتضح أن سلاح الغذاء هو من أقوى الأسلحة التى قد تستخدمها الدول لخدمة مصالحها فى هذه الحالة السياسية والعسكرية، وأنه من الضرورى أن تؤمن الدول احتياجاتها من الغذاء من خلال خطط تنفيذية توازن ما بين الموارد المالية والطبيعية المتاحة وبين أهمية هذه السلع وحيويتها وضرورياتها للمواطنين والذى قد يسهم عدم توافرها فى تهديد الاستقرار السياسى،

وهذا ما يسعى إليه الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة وهو تعزيز الأمن الغذائى والقضاء على كل أشكال سوء التغذية لدى الدول والذى يعزز من قدرتها فى سد احتياجات السكان من الغذاء، وهذا يُعد نقطة قوة لابد وأن تسعى لها الدول وخاصة فيما يتعلق بالسلع الاستراتيجية، لأنها تعزز من قوتها الخارجية وتؤمنها ضد الصدمات والأزمات العالمية، وكان لمصر خطوات مهمة لتأمين احتياجاتها من القمح خلال أزمة الحرب الروسية أوكرانية يتم تناولها من خلال المحور التالى.

رابعًا: جهود الدولة المصرية فى مواجهة أزمة الحرب الروسية الأوكرانية فيما يخص محصول القمح

اتخذت الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات لتخفيف حدة الأزمة على المواطنين ولمواكبة أحدث التطورات على الساحة العالمية وأيضًا لمواجهة احتياجات السوق المحلى من محصول القمح، وتتمثل أهم هذه الإجراءات فى منح حافز توريد إضافى لسعر إردب القمح المحلى للموسم الزراعى الحالى لتشجيع المزارعين على توريد أكبر كمية ممكنة، كما حرصت الحكومة على توفير مخزون آمن من القمح من خلال تخصيص ٣٦ مليار جنيه لشراء ٦ ملايين طن من القمح المحلى، بالإضافة إلى إصدار قرار بمنع التعامل مع القمح المحلى إلا فى الأماكن التى تحددها وزارة التموين، ويمنع تداول القمح خارج نطاق أماكن التخزين التى تحددها الوزارة، وكذلك تم إصدار القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم التداول والتعامل على القمح المحلى لموسم حصاد ٢٠٢٢ من خلال إلزام جميع المنتجين بتسليم ١٢ إردبا من محصول القمح لجهات التسويق عن كل فدان كحد أدنى؛ كما يحظر بيع ما تبقى من القمح الناتج عن موسم الحصاد لعام ٢٠٢٢ لغير جهات التسويق إلا بعد الحصول على تصريح من وزارة التموين، هذا فضلاً عن قرار كل من وزارتى التموين والزراعة بدء موسم توريد القمح محلياً فى الأول من إبريل بدلاً من منتصفه.

كما توجهت الحكومة المصرية نحو استكمال مراحل مشروع الصوامع الاستراتيجية والعمل على زيادة الحجم التخزينى والاستيعابى لها، وأيضًا تنويع مصادر السلع الغذائية الأساسية والسعى نحو زيادة مخزونها لفترة مستقبلية لا تقل عن ستة أشهر لتوفير مخزون آمن من السلع الاستراتيجية، واستكمالاً للجهود تم التنسيق بين كل الجهات المعنية لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة وتوزيع كراتين رمضان للمواد التموينية، هذا بالإضافة إلى تعزيز جهود ضبط الأسواق

وتشديد الرقابة على منافذ البيع، فعلى سبيل المثال: تم تسعير رغيف الخبز الحر غير المدعم للحد من ارتفاع ثمنه وقيام مباحث التموين بالتأكد من تنفيذ التسعيرة الجديدة [٢٠].

وقد تكون هذه الإجراءات ضرورية وتسعى لمواجهة الأزمة الحالية لكنها بالطبع لا تكفى وحدها لزيادة نسب الاكتفاء الذاتى من هذا المحصول بل إنها إجراءات عاجلة لمواجهة الأزمة؛ أى يمكن القول بأنها إجراءات وقتية لمواجهة أزمة راهنة، وبناء على المؤشرات سالفة الذكر فهناك سيناريوهان أساسيان: **السيناريو الأول** هو استمرار النمط الاستهلاكى المتزايد دون وجود زيادة مستمرة فى حجم المساحات المزروعة من القمح مما يجعل السوق المحلى أكثر تذبذبًا وعرضة للاضطرابات الخارجية والتى قد تتصاعد خلال الفترات القادمة، وقد يصل الأمر إلى صعوبة توفير احتياجات السكان من الغذاء إما لانخفاض حجم المتاح فى السوق العالمى وخفض بعض الدول لصادراتها وتوفيرها لسوقها المحلى أو لعدم توافر الإمكانات المالية اللازمة فى ظل تصاعد أسعار الغذاء عالميًا، **السيناريو الثانى** هو تنوع الأسواق الاستيرادية حتى لا يتم الاعتماد على دول بعينها والعمل على التوسع المستمر فى إنتاج القمح وخفض حجم الهدر سواء فى الإنتاج أو الاستهلاك مما يؤمن احتياجات المواطنين، وبناء على هذا السيناريو تطرح الدراسة خلال المحور التالى عددًا من السياسات المقترحة سواء على مستوى القطاع الزراعى ككل أو خاصة بإنتاج القمح بناء على تجارب دولية للاستفادة منها ورفع نسب الاكتفاء الذاتى من محصول القمح فى مصر .

خامساً: سياسات تنمية القطاع الزراعى فى ضوء التجارب الدولية كآلية للحد من الأزمات الغذائية

أفرزت الأزمة مجالًا جديدًا وجديًا فى إعادة النظر مرة أخرى إلى أهمية دور قطاع الزراعة، فهو ذلك القطاع الذى يحقق الحماية والقوة الحقيقية لدى الدول لقدرته على توفير الغذاء للمواطنين دون الاعتماد على الدول الأخرى وخاصة إذا كانت تمتلك الإمكانات المادية والموارد الطبيعية التى تمكنها من ذلك، ولزيادة مساهمة هذا القطاع فى الإنتاج والتشغيل واستعادة دوره المهم فى توفير الغذاء ليمثل أحد عناصر القوة لدى الدولة، وحتى إذا لم تمتلك الإمكانات اللازمة لذلك فلابد وأن تكون لديها رؤى متطورة فى مجال مواجهة الأزمات والكوارث وخاصة أن الأمر لا يتوقف فقط عند الصراع الروسى الأوكرانى بل لا تزال التغيرات المناخية تفرض تحديًا آخر لابد من مواجهته، ويمكن طرح عدة سياسات فى هذا الشأن وفى ضوء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية كالتالى:

١- سياسات على مستوى القطاع الزراعى بصفة عامة

- زيادة حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة حيث بلغت نسبة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع نحو٥,٨٪ من إجمالى الاستثمارات الكلية ليسهم بنحو١٢,١٪ فى الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠[٢١]، ولذا لابد من تحفيز الاستثمار بهذا القطاع وخاصة الاستثمار الخاص: كمنح القروض الميسرة للتوسع فى استصلاح الأراضى وخاصة إذا كان المستهدف هو إنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح، ومن المتوقع فى ضوء المشروعات القومية التى بدأت الدولة تنفيذها بقطاع الزراعة أن تلفت الأنظار وتشجع الاستثمار بهذا القطاع.
- تعديل الأنماط الاستهلاكية للأفراد داخل المجتمع المصرى والحد من إهدار الغذاء، وبالفعل قد وضعت فرنسا قانونًا عام ٢٠١٦ يستهدف منع هدر الطعام من خلال منع المحلات الكبرى من التخلص من المواد الغذائية الصالحة للاستخدام، كما أجبرت المحلات الكبرى والتى تتزايد مساحتها عن ٤٠٠ متر مربع بتوقيع عقود تبرعات مع الجمعيات الأهلية وإلا ستواجه عقوبات مالية. وتعمل الجمعيات وبنوك الطعام لتوزيع الطعام على المحتاجين، وقد يكون لقانون منع إهدار الغذاء بالغ الأثر فى زيادة الكميات وجودة نوعية الطعام المتبرع به للجمعيات وبالتالى يمكن لمصر الاستفادة من هذه التجربة للحد من اهدار الغذاء[٢٢].
- التوسع فى الحملات الإعلانية والميدانية للتوعية بسُبل الحد من إهدار الغذاء على كل المستويات سواء تجار أو مزارعين أو مستهلكين، وتختلف بالطبع نوع الحملة وفقًا للفئة المستهدفة إلا أن جميعها يعمل فى إطار الحد من إهدار الغذاء.
- التوسع فى مجال التجارة الإلكترونية والتى تساعد صغار المزارعين للوصول للعديد من الأسواق وهذا ما فعلته الصين من خلال المشروع الوطنى للتنمية الريفية والذى بدأ عام ٢٠١٣، واتخذت الحكومة الصينية العديد من التدابير فى هذا الشأن مثل توفير دورات تدريبية عن التجارة الإلكترونية للمزارعين والتعريف بكيفية الاستفادة منها على مستوى القرى وكذلك ربط صغار المزارعين بالأسواق لتشجيعهم على الإنتاج والتعرف على وسائل جديدة لتطويره من جانب والحد من الفقر من جانب آخر.

- تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء وخاصة خلال الأزمات من خلال الاستفادة من التجربة الصينية والتى أنشأت نظامين لحفظ الأغذية Food Reserve Systems أحدهما مركزى Central Grain Reserve لمواجهة احتياجات المستهلكين من الحبوب فى حالات الطوارئ والحروب ويكفى لمدة عام، والآخر محلى Local Grain Reserve لمواجهة التقلبات وحالات الطوارئ فى الأسواق المحلية وخاصة فيما يتعلق بالأسعار أو الكمية المتاحة من الحبوب، أى بهدف إلى استقرار الأسعار بالأسواق وتوفير الحبوب بصفة مستمرة مما يجعل الصين أكثر قدرة على توفير احتياجات سكانها بصفة مستمرة حتى فى حالات الطوارئ والأزمات [٢٣].
- التوجه نحو الزراعة الذكية: يشير مفهوم الزراعة الذكية مناخيًا إلى "النهج الذى يساعد على توجيه الإجراءات اللازمة لتحويل وإعادة توجيه النظم الزراعية لدعم التنمية بصورة فعالة وضمان الأمن الغذائى فى وجود مناخ متغير"، أى يستهدف هذا التعريف تحقيق الأمن الغذائى مع مواجهة التغيرات المناخية فى الوقت ذاته، وللزراعة الذكية عدة أهداف منها زيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام واتباع السياسات اللازمة للتكيف مع تغير المناخ وزيادة القدرة على الصمود، وكذلك خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، وبالتالى فلابد من دراسة هذا الأمر بشكل أكثر دقة لتحديد كيفية الاستفادة منه ليس فقط لدوره فى زيادة الإنتاجية ولكن لمواجهة التغيرات المناخية الأمر الذى أصبح محط أنظار العالم ويهدد حياة البشرية بشكل كبير ولا يمتلك العالم رفاهة عدم مواجهة هذه التغيرات الشديدة التى قد تهدد أيضًا الأمن الغذائى من حيث تأثيرها على إنتاج بعض المحاصيل، وبالتالى من المهم اتخاذ خطوات جادة نحو دراسة كيفية تطبيق الزراعة الذكية فى مصر الأمر الذى يقع على عاتق المراكز البحثية للتعرف على متطلبات هذا التحول والمعوقات التى تواجهه والعمل على إيجاد حلول لها، وبذلك نعمل بالفعل على تحقيق أحد غايات الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة "وهو القضاء التام على الجوع" والمتعلق "بضمان وجود نظم إنتاج غذائى مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدى إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتغيرة تغيرًا حادًا وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضى والتربة بحلول عام ٢٠٣٠" أى يتم العمل على تأمين احتياجات السكان من الغذاء وحماية البيئة من التلوث فى آن واحد [٢٤].

٢- سياسات لتحسين إنتاج القمح فى مصر

يُمكن إضافة بعض المقترحات علاوة عن الخطوات الجادة التى اتخذتها الدولة للتخفيف من حدة أزمة الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها المحتملة على محصول القمح والمعروضة سالفًا، وهى كالتالى:

- استمرار التوسع فى الرقعة المزروعة بالحبوب وخاصة القمح وذلك فى ظل الخطوات الجادة التى اتخذتها الدولة بالتوسع الأفقى من خلال مشروعات مثل مشروع المليون ونصف المليون فدان ومشروع الدلتا الجديدة وغيرها من المشروعات التى تستهدف تنمية القطاع الزراعى.
- الاستمرار فى تشجيع البحوث العلمية والدراسات الفنية المتعلقة بمحصول القمح وخاصة التى تتعلق بأصناف جديدة من هذا المحصول ولا سيما إذا كانت موفرة لاستهلاك المياه.
- تنوع الأسواق التى يتم الاستيراد منها وخاصة السلع الاستراتيجية مثل القمح حتى لا نكون أكثر عرضة لتذبذبات أسواق الدول المصدرة ولتأمين احتياجات المواطنين بصفة مستمرة من الغذاء.
- تفعيل دور الإرشاد الزراعى لتوعية المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية لزيادة الكفاءة الإنتاجية، كما يقع على عاتق المرشدين الزراعيين توعية وتدريب المزارعين على كيفية التعامل مع الأصناف الجديدة من القمح، خاصة فى كل ما يتعلق بخدمة المحصول لضمان تعظيم الاستفادة منها.
- العناية بإنتاج وتوزيع التقاوى عالية الإنتاجية على المزارعين مع توفير كل الإمكانات اللازمة التى تساعد هؤلاء المزارعين على تحسين الممارسات الإنتاجية والعناية بالمحصول من البداية وحتى الحصاد.
- تقليل نسبة الفاقد من القمح المنتج والمستورد خلال عمليات الحصاد والنقل والتخزين[٢٥].

الخلاصة

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية فى إعادة ترتيب المشهد العالمى من الجديد ليس فقط على الساحة السياسية ولكن أيضًا على مستوى السلع الاستراتيجية المهمة التى تصدرها كلتا الدولتين؛ فأصبح على الدول المستوردة البحث عن آفاق وأسواق جديدة لتأمين احتياجاتها من السلع وخاصة الحبوب، وقد تكون أتاحت الحرب الفرصة لهذه الدول لتُعيد ترتيب استراتيجياتها الوطنية للاعتماد

على مواردها – بقدر الإمكان– فى محاولة لتلبية الجانب الأكبر من احتياجاتها وخاصة من السلع الاستراتيجية المهمة أو أنها تعمل على تنويع الأسواق التى تستورد منها هذه السلع، وبالتالى تلفت الحرب الأنظار مرة أخرى لقضية الأمن الغذائى لتدق ناقوس الخطر وتنذر بأن الغذاء هو أحد أهم الأسلحة التى قد تستخدمها الدول لتغير المشهد السياسى على مستوى العالم، لذا استهدفت هذه الدراسة تناول أثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمى وخاصة فيما يتعلق بالحبوب والتأكيد على أن تحقيق الأمن الغذائى وخاصة للسلع الاستراتيجية جزء لا يتجزأ من حماية الدول لأمنها القومى، ثم تناولت الدراسة أثر هذه الحرب على الاقتصاد المصرى بالتركيز بصفة خاصة على محصول القمح من حيث الوضع الإنتاجى والاستهلاكى ونسب الاكتفاء الذاتى ومدى الاعتماد على الخارج فى تلبية احتياجات السوق المحلى من هذا المحصول، وكذلك تم رصد الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات الحرب وخاصة فيما يتعلق بمحصول القمح، ثم تم طرح –فى الجزء الأخير من الدراسة– عدد من التوصيات لتحسين وتطوير إنتاج القمح فى مصر بصفة خاصة وللقطاع الزراعى بصفة عامة فى ضوء التغييرات المناخية والسياسية السريعة والمتلاحقة التى يشهدها العالم خلال الآونة الأخيرة.

المراجع

١- عادل محمد عبد الوهاب ومحمد حسن، "دراسة اقتصادية تحليلية لتخفيض الفجوة القمحية فى مصر"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثالث، ٢٠١٨، ص ١٢٥٢.

٢- الأمم المتحدة، "تقرير مؤتمر الأغذية العالمى"، الأمم المتحدة ، روما ، (١٩٧٤)، ص ص ٣-١٠.

٣- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، "حالة الأمن الغذائى والتغذية فى العالم: تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائى وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية وميسورة الكلفة للجميع"، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٢١، ص١٩٠.

٤- سحر البهائى وآخرون، "تقرير أوضاع الأمن الغذائى فى مصر"، معهد التخطيط القومى، ٢٠١٧، ص ص١٧٢- ١٧٥.

٥- سحر البهائى وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٦.

٦- https://sdgs.un.org/ar/goals/goal2.

٧- https://www.fao.org/3/cc0639en/online/sofi-2022/food-security-nutrition-indicators.html

٨- https://unctad.org/news/ukraine-war-cuts-global-growth-prospects-1.

٩- United Nation , " Global Impact of War in Ukraine on Food , Energy and Finance United Nation , 2022, p.g 3. Systems".

١٠- Food and Agriculture Organization of The United Nation (FAO), " The Importance of Ukraine and The Russian Federation for Global Agricultural Markets and The Risks Associated with The Current Conflict", FAO, 2022, pp.1-5.

١١- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522

١٢- https://www.sis.gov.eg/Story/235343/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9?lang=ar

١٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "مصر فى أرقام"، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢، صفحات متفرقة.

١٤- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠"، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ص ص ٢٤-٤١.

١٥- https://ipad.fas.usda.gov/countrysummary/Default.aspx?id=EG&crop=Wheat.

١٦- Wally. A.& O. Olutayo. "Import Challenges and High Prices Reduces Egypt's Wheat and Corn Imports, Untied States Department of Agriculture – Foreign Agricultural Service,(2022), p.g10.

١٧- https://www.fao.org/faostat/en/#data/TM/visualize.

١٨- https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/commodity-prices-surge-due-war-ukraine.

١٩- Wally. A.& O. Olutayo. "Decline in Ukraine Wheat Imports Drives Egypt to Diversify its Suppliers", Untied States Department of Agriculture – Foreign Agricultural Service,(2022), pp.1-6.

٢٠- https://www.sis.gov.eg/Story/232663/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1--%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9?lang=ar

٢١- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، "كتيب الإحصاءات الاقتصادية – جمهورية مصر العربية"، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢١، ص ص٢٨-٢٩.

٢٢- Mazloum ,Alaam et.al, "Addressing Food Insecurity in Egypt: Toward Sustaining Food Access for All", AUC Knowledge Foundation, American University in Cairo , 2021,pp. 17-18.

٢٣- Lu,Yujiam, et.al , "Experiences and Lessons from Agri- Food System Transformation for Sustainable Food Security: A Review of China Practices", MDPI, Basel , Switerland,2022, pp.5-9.

٢٤- سرحان أحمد سليمان، "الزراعة الذكية مناخيًا فى مواجهة تأثير التغير المناخى على الأمن الغذائى المصرى"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد التاسع والعشرون، العدد الرابع، ٢٠١٩، ص ص ١٩-٢٠.

٢٥- حنان عبد المجيد محمود، "دراسة اقتصادية تحليلية للوضع الراهن ومستقبل الاكتفاء الذاتى من القمح فى مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد ٩٢ المجلد ٢، ٢٠١٤، ص ص٧٩٨-٧٩٩.

Abstract:

REPERCUSSIONS OF THE RUSSIAN – UKRAINIAN WAR ON

THE EGYPTIAN ECONOMY : WHEAT CROP AS A MODEL

Ghada Riyad

Recently, The world has been facing a new chapter of military conflict as result of the Russian – Ukrainian war. Consequently, this war affects the global stability as well as increasing the poverty and hunger rates all over the world .

Subsequently, this study aims to investigate the impact of the Russian – Ukrainian war on the world economy in general and the Egyptian economy in specific through focusing on the wheat crop which is considered as one of the strategic crops that is mainly used in producing many important products for Egyptians. Therefore, the current research sheds light on the extent to which the Egyptian economy secures its needs from the wheat crops among the existing military conflict along with the current consumption and production rates of this crop.

Finally, the current research introduces some recommended policies for developing wheat production and improving the Egyptian agricultural sector based on the international experiences in order to mitigate any future food crisis .